

نهاية فكرة التطبيع الأميركي الروسي

واشنطن - كشفت قضية حصول الاستخبارات الأميركية على معطيات تفيد بأن روسيا قدمت مكافآت لمتطرفين مرتبطين بحركة طالبان مقابل قتلهم جنوداً أميركيين في أفغانستان، تبتدئ أصلاً تطبيع العلاقات بين القوتين العظميين في عهدي الرئيسين دونالد ترامب وفلايمير بوتن.

تأتي هذه القضية لتنتهي كل ذلك التفاؤل الذي ظهر مؤخراً بحصول المزيد من التقارب بين الدولتين وذلك حين عرضت روسيا في أواخر شهر أبريل تقديم مساعدات للولايات المتحدة لمكافحة فيروس كورونا.

وطبعت الولاية الأولى لترامب في البيت الأبيض محاولاته غير المنفردة في التقارب مع روسيا. والآن، ومع اقتراب انتهاء فترة رئاسته، لا يزال تحقيق هذه الرغبة يصطدم مراراً وتكراراً بالتطورات الراهنة.

وظهرت في الآونة الأخيرة قضية معقدة لتكون تذكيراً بمدى استحالة تحقيق الرئيس الأميركي تطبيعاً للعلاقات مع روسيا، بعدما كان اقترح مرة جديدة، دعوة نظيره بوتن إلى القمة المقبلة لمجموعة السبع التي استبعدت منها روسيا في عام 2014 بعد ضمها شبه جزيرة القرم.

وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، حصلت الاستخبارات الأميركية على معلومات مؤكدة تفيد بأن موسكو قدمت مكافآت لمتطرفين مرتبطين بحركة طالبان مقابل قتلهم جنوداً أميركيين في أفغانستان.

وتزايدت التساؤلات والتكهنات منذ عطلت نهاية الأسبوع حول هذه القضية، عزها بيان مفيد للحيرة من البيت الأبيض، فهل أبلغ الرئيس الأميركي ذلك كما أكدت عدة وسائل إعلامية، وإذا كان أبلغ فعلاً، لماذا لم يرق بأي رد؟ وفي حال لم يبلغ، لماذا اعتبر فريق العمل المحيط به بأن إعلامه يمثل هذه المعلومة المدوية ليس بالأمر الضروري؟

وأكد كارافانو "لم تكن هناك خطة سرية من أجل تحسين العلاقات مع روسيا". ولخص الإشكالية بالقول إنه "من أجل علاقات أفضل مع روسيا، ينبغي تغيير بوتن". مضيفاً "لا يوجد أي مؤشر إلى أن بوتن يريد التغيير".



كوري غاردنر
يجب وضع روسيا على
اللائحة السوداء للدول
الداعمة للإرهاب

يدافع هذا الأخير مع ذلك عن السياسة الحالية لإدارة ترامب التي أظهرت في الواقع بعض الحزم تجاه روسيا. ويرى أن المعلومات حول المكافآت الروسية في أفغانستان تؤكد أن التقارب الروسي - الأميركي ليس خياراً.

ويستند المدافعون عن فكرة أن بوتن لا يريد تحسين العلاقات مع واشنطن على كلام المتحدث باسم الرئاسة الروسية (الكرملين)، دميتري بيسكوف، في نزوة أزمة كورونا حين بدد هذا الأمل في أحدث تصريحاته.

وقال بيسكوف في تصريحات صحافية أواخر شهر أبريل إنه لا ينبغي للمرء أن ينجس في التفاؤل المفرط في ما يتعلق بالعلاقات بين موسكو وواشنطن.

وأضاف "لا أود الإقراط بالتفاؤل هنا. نعم، نحن نتفاعل في المواقف الصعبة. ونعمل معاً عندما يكون ذلك مفيداً للطرفين. وقبل ذلك، في مثل هذه الحالات، لم يتم قطع الاتصالات".

وبالنسبة لماثيو روجانسكي من مركز "ودرو ويلسون" الدولي للباحثين، تظهر هذه القضية إلى أي مدى تدهورت العلاقات بين الطرفين.

ويلفت إلى أنه "بالنسبة لمن يتابعون الملف، ليس صامداً معرفة أن الروس يبحثون عن وسائل لقتل أميركيين. نحن في نزاع مع هؤلاء الناس".

وأضاف أن ست سنوات من العقوبات أثبتت أن الولايات المتحدة غير قادرة إلا "على إلحاق القليل من الضرر بروسيا، لكن ليس لدرجة تدفعها إلى تغيير سلوكها".

ويعتبر أن هناك خطراً باستمرار التصعيد، لاسيما وأن روسيا لم تعد تراهن على الرئيس المرشح ترامب كما في الماضي.

ويذكر الأخير مع ذلك أنه حتى في أحلك أوقات الحرب الباردة، الحوار بين الطرفين لم يتوقف تماماً. وحول إمكانية أن يكون أمام القوتين المتخاصمتين الاستفادة من المحادثات التي أطلقت الأسبوع الماضي حول اتفاقية "نيو ستارت" للحد من الأسلحة النووية، من أجل تعميق الحوار بينهما، يرى ماثيو روجانسكي "إذا كنا نبحث عن مدخل للحوار، فهذا هو".

واشنطن - كشفت قضية حصول الاستخبارات الأميركية على معطيات تفيد بأن روسيا قدمت مكافآت لمتطرفين مرتبطين بحركة طالبان مقابل قتلهم جنوداً أميركيين في أفغانستان، تبتدئ أصلاً تطبيع العلاقات بين القوتين العظميين في عهدي الرئيسين دونالد ترامب وفلايمير بوتن.

تأتي هذه القضية لتنتهي كل ذلك التفاؤل الذي ظهر مؤخراً بحصول المزيد من التقارب بين الدولتين وذلك حين عرضت روسيا في أواخر شهر أبريل تقديم مساعدات للولايات المتحدة لمكافحة فيروس كورونا.

وطبعت الولاية الأولى لترامب في البيت الأبيض محاولاته غير المنفردة في التقارب مع روسيا. والآن، ومع اقتراب انتهاء فترة رئاسته، لا يزال تحقيق هذه الرغبة يصطدم مراراً وتكراراً بالتطورات الراهنة.

وظهرت في الآونة الأخيرة قضية معقدة لتكون تذكيراً بمدى استحالة تحقيق الرئيس الأميركي تطبيعاً للعلاقات مع روسيا، بعدما كان اقترح مرة جديدة، دعوة نظيره بوتن إلى القمة المقبلة لمجموعة السبع التي استبعدت منها روسيا في عام 2014 بعد ضمها شبه جزيرة القرم.

وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، حصلت الاستخبارات الأميركية على معلومات مؤكدة تفيد بأن موسكو قدمت مكافآت لمتطرفين مرتبطين بحركة طالبان مقابل قتلهم جنوداً أميركيين في أفغانستان.

وتزايدت التساؤلات والتكهنات منذ عطلت نهاية الأسبوع حول هذه القضية، عزها بيان مفيد للحيرة من البيت الأبيض، فهل أبلغ الرئيس الأميركي ذلك كما أكدت عدة وسائل إعلامية، وإذا كان أبلغ فعلاً، لماذا لم يرق بأي رد؟ وفي حال لم يبلغ، لماذا اعتبر فريق العمل المحيط به بأن إعلامه يمثل هذه المعلومة المدوية ليس بالأمر الضروري؟

وأكد كارافانو "لم تكن هناك خطة سرية من أجل تحسين العلاقات مع روسيا". ولخص الإشكالية بالقول إنه "من أجل علاقات أفضل مع روسيا، ينبغي تغيير بوتن". مضيفاً "لا يوجد أي مؤشر إلى أن بوتن يريد التغيير".

ويستند المدافعون عن فكرة أن بوتن لا يريد تحسين العلاقات مع واشنطن على كلام المتحدث باسم الرئاسة الروسية (الكرملين)، دميتري بيسكوف، في نزوة أزمة كورونا حين بدد هذا الأمل في أحدث تصريحاته.

وقال بيسكوف في تصريحات صحافية أواخر شهر أبريل إنه لا ينبغي للمرء أن ينجس في التفاؤل المفرط في ما يتعلق بالعلاقات بين موسكو وواشنطن.

وأضاف "لا أود الإقراط بالتفاؤل هنا. نعم، نحن نتفاعل في المواقف الصعبة. ونعمل معاً عندما يكون ذلك مفيداً للطرفين. وقبل ذلك، في مثل هذه الحالات، لم يتم قطع الاتصالات".

وبالنسبة لماثيو روجانسكي من مركز "ودرو ويلسون" الدولي للباحثين، تظهر هذه القضية إلى أي مدى تدهورت العلاقات بين الطرفين.

ويلفت إلى أنه "بالنسبة لمن يتابعون الملف، ليس صامداً معرفة أن الروس يبحثون عن وسائل لقتل أميركيين. نحن في نزاع مع هؤلاء الناس".

وأضاف أن ست سنوات من العقوبات أثبتت أن الولايات المتحدة غير قادرة إلا "على إلحاق القليل من الضرر بروسيا، لكن ليس لدرجة تدفعها إلى تغيير سلوكها".

ويعتبر أن هناك خطراً باستمرار التصعيد، لاسيما وأن روسيا لم تعد تراهن على الرئيس المرشح ترامب كما في الماضي.

ويذكر الأخير مع ذلك أنه حتى في أحلك أوقات الحرب الباردة، الحوار بين الطرفين لم يتوقف تماماً. وحول إمكانية أن يكون أمام القوتين المتخاصمتين الاستفادة من المحادثات التي أطلقت الأسبوع الماضي حول اتفاقية "نيو ستارت" للحد من الأسلحة النووية، من أجل تعميق الحوار بينهما، يرى ماثيو روجانسكي "إذا كنا نبحث عن مدخل للحوار، فهذا هو".

ويستند المدافعون عن فكرة أن بوتن لا يريد تحسين العلاقات مع واشنطن على كلام المتحدث باسم الرئاسة الروسية (الكرملين)، دميتري بيسكوف، في نزوة أزمة كورونا حين بدد هذا الأمل في أحدث تصريحاته.

الحسابات السياسية والجهل بحقائق الصراع أكسبا الملف بعدا دينيا



مضطهدون بسبب دينهم

نوفمبر 2011، أي قبل حوالي ستة أشهر من أول موجة من العنف الجماعي المنظم ضد مسلمي الروهينغا في أراكان. ويشير قاتلاً "كنت أراقب تصاعد خطابات العنف لدى الميانماريين في غرف الرقعة ووسائل التواصل الاجتماعي".

ويفيد بتلقيه ردود أفعال سلبية وتهديدات من المؤسسات الميانمارية، أدت إلى تقديمه استقالته من جامعة "بروني دار السلام"، في يناير 2013، عندما طلبت منه إدارة الجامعة ألا يتحدث إلى وسائل الإعلام في سنغافورة أو في أماكن أخرى.

ورغم انتقاله إلى ماليزيا، التي أشار إلى أنها بلد داعم، إلا أنه تعرض لتهديد بالقتل ممن وصفهم بـ"الباطنية" الميانماريين هناك، مضيفاً لقد أجبرت على الهجرة إلى بريطانيا بعد نعتي بالخائن للوطن وللديولة.

بشأن النهج الصحيح الذي يمكن أن تضغط به الأمم المتحدة على حكومة ميانمار، يقول زارني إن الضغط الحقيقي، الذي يشعُر به جيش ميانمار، هو تفعيل الفصل السابع - من ميثاق المنظمة الدولية - التهديد باستخدام التدخل السياسي والعسكري، في وضع يمكن اعتباره "عدم استقرار".

ويضيف أن "مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع ممارسة ضغط حقيقي على جيش ميانمار الوائق بالضمانات التي تلقاها من الصين، وبدرجة أقل من روسيا".

وقد استخدمت الصين حق النقض (الفيتو) لمنع أي إدانة لميانمار في مجلس الأمن، لذلك تتمتع ميانمار بحماية مزدوجة "صينية-روسية" في المؤسسة الدولية الوحيدة التي يمكنها إنهاء الإبادة الجماعية، بحسب زارني.

ويشير إلى أن موسكو تعتبر اضطهاد حكومة ميانمار لمسلمي الروهينغا عملية لمكافحة الإرهاب، فيما تراها بحسن شأن داخلياً.

من حيث حجم التمويل، فإن الولايات المتحدة وكندا هما المساهمان الأول والثاني لمعالجة الوضع الإنساني للروهينغا، سواء داخل ميانمار أو في مخيمات اللاجئين الروهينغا بمنطقة "كوكس بازار" البنغالية. كما قدمت بريطانيا مساهمة مالية كبيرة.

يشار إلى أن تحالف "تحالف الروهينغا الحر" هو شبكة دولية من اللاجئين الروهينغا والأصدقاء الدوليين، يعملون معاً لإنهاء الإبادة الجماعية في ميانمار، وبناء مستقبل للناجين من الاضطهاد، وفق الموقع الإلكتروني للتحالف.

منتصف الستينات من القرن الماضي قرر الجنرال ني وين التخلي عنهم، لكيلا يصبحوا وكلاء لبنغالديش، المعروفة آنذاك باسم باكستان الشرقية، لتكون تلك بداية سياسة الإبادة العرقية". ويتساءل المراقبون عن سبب الوحيدة التي تتعرض للاضطهاد. من قبل ميانمار رغم أنه يوجد 16 نوعاً مختلفاً من مجتمعات المسلمين في البلاد.

ناشطون بوذيون يدافعون عن قضية الأقلية المسلمة ويطالبون برفع المظلمة وعدم تحويل الملف إلى صراع ديني

ويستنكر زارني ممارسات جيش ميانمار بحق الروهينغا، والتي أسفرت عن طرد مليون لاجئ في السنوات العشر الماضية. ويتفق بعض المواقف الدولية من مأساة الروهينغا بقوله "يجب علينا الحديث هنا عن التنافس الرأسمالي، فانا لا أرى الفضيلة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي عندما تعرب عن قلقها إزاء سلامة شعب الروهينغا أو الأزمة الإنسانية للاجئين".

وبشأن حكم محكمة العدل الدولية بضرورة اتخاذ ميانمار تدابير مؤقتة لحماية الروهينغا من الإبادة الجماعية، يرى زارني أنه "يثبت أحقيتهم للحماية بموجب القانون الدولي، كما أنه يجبر ميانمار على المثول للقانون، ويمنع عمليات القتل الجماعي في المستقبل".

ويتابع "هذه التدابير المؤقتة تهدف للحفاظ على مسرح الجريمة والأدلة، وكذلك حماية مسلمي الروهينغا الموجودين هناك، الذين يقدر عددهم بنحو نصف مليون".

تهديدات بالقتل

فيما تجمع الكثير من التقارير على حقيقة أن المعركة في عمقها تحمل أبعاداً دينية وعرقية، فإن الكثير من المصادر الحقوقية أشارت في أكثر من مرة إلى وجود الكثير من المتعاطفين من البوذيين مع الأقلية المسلمة.

ويكشف زارني عن "وجود عدد متزايد من الشباب البوذيين، وحتى الرهبان، في ميانمار، الداعمين للروهينغا، لكن بعضهم خائف من استهداف العنصرين العنفيين لهم، كما أن الدولة والجيش يعملان على تكميم أصوات هؤلاء الناشطين". ويستنكر الباحث البوذي، وهو مقيم حالياً في المملكة المتحدة، بالقول "بدايات الكتابة عن قضية الروهينغا، في

والهند، فهو يلعب الهند والصين ضد بعضهما البعض، للحفاظ على منافع تحالفه مع كليهما" بحسب قوله. وحول الاحتجاجات العالمية ضد العنصرية، يعتبر زارني أنها "أكثر من مجرد انتفاضة؛ لأنها أثارت وعياً عالمياً جديداً بين غير السود، بأن هناك خطأً جوهرياً يجب إصلاحه".

ويرى أن "الخوف والكراهية، المؤديان إلى العنصرية، متجذران في الجهل، الذي يتم تلقينه في المدارس، ويروج له السياسيون الديماغوجيون والقادة الدينيون، وتضخمه وسائل الإعلام".

وتكتيحية لحملات الجهل والإسلاموفوبيا، أصبح شعب ميانمار يؤيد اضطهاد والتخلص من مسلمي الروهينغا، وهو ما يصب لصالح السلطات التي تستولي على الأراضي المهجورة والمستودعات وغيرها، التابعة للمسلمين.

ويقول زارني "رغم سيطرة منظمات إثنية مسلحة، أغلبها بوذية، على قرابة ربع البلاد، فإن الحكومة تنتهج التمييز ضد الروهينغا، خشية أن يكونوا وكلاء لبنغالديش المجاورة، أحد أكبر الدول المسلمة في العالم، بهدف السيطرة على أراكان".

ويشير إلى أن "العسكريين السابقين في ميانمار كانوا يرون مسلمي الروهينغا جزءاً من الشعب، إلا أنه منذ الروهينغا، لتبلغ ذروتها في الإبادة الجماعية".

ويتابع زارني، وهو ناشط من عائلة بورمية بوذية وداعم لحقوق الروهينغا "جعلوا شعب ميانمار جاهلاً بالحقائق عن الإسلام والمسلمين".

تثير هذه القضية المتشعبة الكثير من الأسئلة بشأن تعنت حكومة ميانمار وتشبيهاً لمواصلة حملة التطهير العرقي لأقلية الروهينغا رغم الحملات الدولية المنددة بهذه المجازر.

ويقول زارني في هذا الصدد "لا يوجد سبب لاستهداف حكومة ميانمار للروهينغا، فهم لا يطالبون بالانفصال أو الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي الإقليمي، بل يريدون العيش بسلام في ميانمار، مثل أي شخص آخر".

ويوضح أن "البوذيين في إقليم أراكان غربي البلاد، هم من يقاثلون الحكومة المركزية من العرق البورمي، لاستعادة سيادتهم التي فقدوها منذ 200 عام، ليصبح الروهينغا محاصرين بين الحزبين البوذيين المتحاربين".

ويشدد على أن "هذا هو الصراع الوحيد هناك، والعالم لا يعرف هذه الحقائق، ويميل إلى التركيز على نموذج المسلمين مقابل البوذيين، لاستغلال أسطورة "الصراع الديني أو صراع الحضارات" لصالح "الإسلاموفوبيا".

ويضيف بان "جيش ميانمار يستغل أيضاً التنافس الاستراتيجي بين الصين

سُرعت الاحتجاجات الأخيرة التي عمت جل عواصم العالم للتهديد بالعنصرية على خلفية مقتل جورج فلويد صاحب البشرة السوداء في الولايات المتحدة من عمل المنظمات الحقوقية لإنهاء موجات الاضطهاد التي تتعرض لها أقلية الروهينغا في ميانمار. ومن بين الناشطين الذين يدافعون باستماتة عن هذه القضية العادلة، الباحث البوذي ماونغ زارني الذي أجبر على الهجرة إلى بريطانيا بعد نعتة بالخائن وتهديده بالقتل.

لندن - حركت في الأسابيع الأخيرة قضية مقتل جورج فلويد صاحب البشرة السوداء على يد رجل شرطة أبيض البشرة في الولايات المتحدة، كل الملفات المتعلقة بالعنصرية لا فقط في الأوساط الأميركية بل في العالم بأسره. ومن بين القضايا الشائكة منذ عقود والحاملة لطابع عنصري ليس على أساس اللون، بل على أساس ديني، هي قضية أقلية الروهينغا المسلمة التي تعرضت في أكثر من مرة إلى جرائم إبادة جماعية في ميانمار.

تلق المنظمات الحقوقية والإنسانية بان ملف الروهينغا يمثل فصلاً جديداً من مأساة أقلية لا ذنب لها سوى أنها تعتقد الدين الإسلامي ولذلك تتعرض للاضطهاد والمجازر بشكل متواصل من قبل البوذيين في ميانمار.

لكن البعض من الناشطين من حاملي الديانة البوذية يدافعون عن قضية الأقلية المسلمة ويطالبون برفع المظلمة عنهم كما يحاولون إيصال أصواتهم التي تقول إن الملف أعقد من أن يكون صراعاً دينياً بين المسلمين والبوذيين بل هو أعمق من ذلك بكثير ويحمل في طياته صراعات سياسية تتقاطع فيها الكثير من المصالح.

يقول ماونغ زارني، وهو باحث بوذي شارك بتأسيس "تحالف الروهينغا الحر" (منظمة أهلية)، إن "قضية أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار ليست صراعاً بين المسلمين مقابل البوذيين وإن جرائم الإبادة الجماعية ضد الروهينغا ترجع إلى ترويج حملة كراهية مؤسسية قائمة على الجهل".

ويضيف زارني (56 عاماً)، أنه "تم تأسيس حملة من الجهل في البلاد (ميانمار)، من خلال المدارس ووسائل الإعلام والمنظمات البوذية ضد مسلمي الروهينغا، لتبلغ ذروتها في الإبادة الجماعية".

ويتابع زارني، وهو ناشط من عائلة بورمية بوذية وداعم لحقوق الروهينغا "جعلوا شعب ميانمار جاهلاً بالحقائق عن الإسلام والمسلمين".

تثير هذه القضية المتشعبة الكثير من الأسئلة بشأن تعنت حكومة ميانمار وتشبيهاً لمواصلة حملة التطهير العرقي لأقلية الروهينغا رغم الحملات الدولية المنددة بهذه المجازر.

ويقول زارني في هذا الصدد "لا يوجد سبب لاستهداف حكومة ميانمار للروهينغا، فهم لا يطالبون بالانفصال أو الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي الإقليمي، بل يريدون العيش بسلام في ميانمار، مثل أي شخص آخر".

ويوضح أن "البوذيين في إقليم أراكان غربي البلاد، هم من يقاثلون الحكومة المركزية من العرق البورمي، لاستعادة سيادتهم التي فقدوها منذ 200 عام، ليصبح الروهينغا محاصرين بين الحزبين البوذيين المتحاربين".

ويشدد على أن "هذا هو الصراع الوحيد هناك، والعالم لا يعرف هذه الحقائق، ويميل إلى التركيز على نموذج المسلمين مقابل البوذيين، لاستغلال أسطورة "الصراع الديني أو صراع الحضارات" لصالح "الإسلاموفوبيا".

ويضيف بان "جيش ميانمار يستغل أيضاً التنافس الاستراتيجي بين الصين

فيما تجمع الكثير من التقارير على حقيقة أن المعركة في عمقها تحمل أبعاداً دينية وعرقية، فإن الكثير من المصادر الحقوقية أشارت في أكثر من مرة إلى وجود الكثير من المتعاطفين من البوذيين مع الأقلية المسلمة.

ويكشف زارني عن "وجود عدد متزايد من الشباب البوذيين، وحتى الرهبان، في ميانمار، الداعمين للروهينغا، لكن بعضهم خائف من استهداف العنصرين العنفيين لهم، كما أن الدولة والجيش يعملان على تكميم أصوات هؤلاء الناشطين". ويستنكر الباحث البوذي، وهو مقيم حالياً في المملكة المتحدة، بالقول "بدايات الكتابة عن قضية الروهينغا، في

فيما تجمع الكثير من التقارير على حقيقة أن المعركة في عمقها تحمل أبعاداً دينية وعرقية، فإن الكثير من المصادر الحقوقية أشارت في أكثر من مرة إلى وجود الكثير من المتعاطفين من البوذيين مع الأقلية المسلمة.